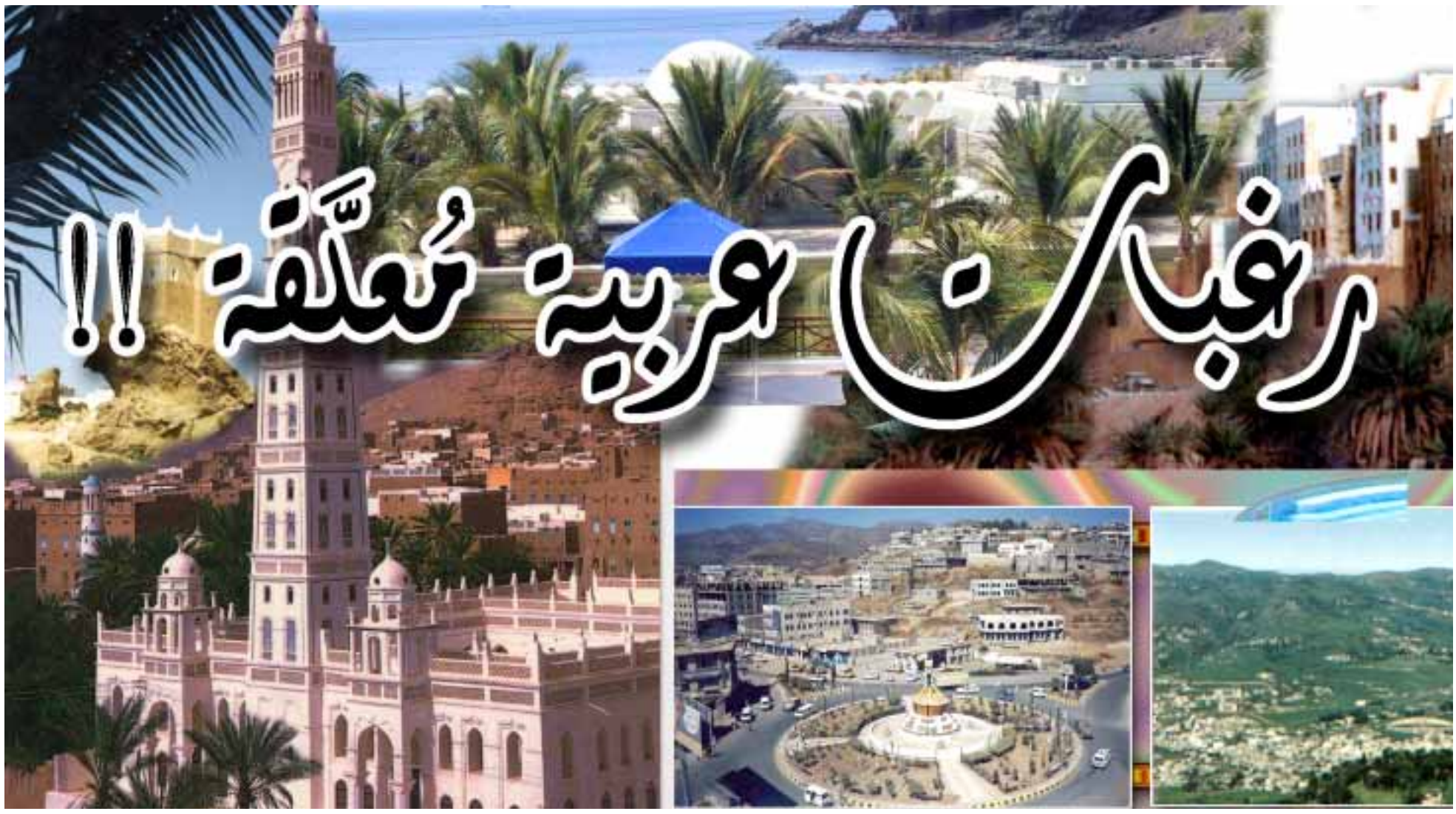

Thu .7 Oct 2004 ..
,23 /8/1425 - No
(14575)

تحقيقات

الثورة

رؤوس الأموال العربية تعيش حالة قلق .. وبوادر لإعادة النظر في التوجه إلى اليمن

□ نبيل الفقيه

□ مطهر تقي

□ الشيخ/ حميد الأحمر

□ عبدالحكيم الشمري

السياحية، إلاَّ أننا نلمس في نفس الوقت أن هذه الدول تختلف في مدى قدرتها على استقطاب السياحة العربية، لتباين مستوى البنية التحتية والاستعدادات لاستقبال مثل هذه السياحة، واختلاف قدرات الدول قد يكون بصفة رئيسية في سرعة اتخاذ القرار الرسمي وإيجاد متخذ القرار الذي يستطيع تنفيذ قراراته وإيجاد الحماية للاستثمارات، ولا شك في أن ما يُكتب ليس بالضرورة هو ما يتم تفعيله على أرض الواقع، وتأتي هنا مهمة المسؤول ومتخذ القرار للتأكد من أن التنفيذ يتماشى مع النظام المقر، فإذا ما وجدنا الدولة تستقطب رأس المال وتوافق على دراسات الجدوى وتمنح الأراضي والتراخيص في أوقات قياسية وتسهل عملية إنشاء وتشييد المباني من خلال استيراد احتياجاتها من الخارج، عند ذلك نقول إن هذه الدولة كفؤة وتستحق أن تكون دولة مستقطبة لرؤوس الأموال في المشاريع السياحية».

إعادة النظر

□ الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين السياحيين العرب أشادوا بقانون الاستثمار اليمني كونه يشجع الاستثمار السياحي من خلال إعطاء الكثير من المميزات.

لكن «عبدالحكيم الشمري» أضاف قائلاً في هذا الصدد : «أرجو أن تعيد اليمن النظر في مميزات قانون الاستثمار حتى يتم صياغتها بطريقة أفضل لتسريع خطى التنمية السياحية، وفي اعتقادي أن اليمن تحتاج - أيضاً - إلى إعادة النظر في النظم الإدارية والقضائية حتى يتسنى لها استقطاب مليارات الدولارات الموجودة في الخليج العربي، والتي تتشوق إلى دخول السوق اليمنية حتى تنهض بمستوى السياحة، ويتم ذلك عن طريق الترويج للفرص السياحية الموجودة، وإصلاح البنية التحتية من النظم الإدارية والطرق والشركات الملاحية».

لا شك في أن النظام القضائي اليمني ورتابته في سرعة البت في القضايا وتعليق الكثير منها لسنوات، ما زال هاجساً يؤرق ويخوف الكثير من المستثمرين السياحيين من وضع أموالهم في اليمن، وهذا ما جعل الكثير من المستثمرين العرب والأموال اليمنية المهاجرة يعلقوا الأمل بحركة الإصلاح القضائي لمعالجة هذه الإشكالية حتى يطمئنوا على استثماراتهم، خاصة وأن اليمن، في السنوات الأخيرة، نفذت مجموعة من الإجراءات الأمنية الجيدة بعد أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها في المنطقة العربية والعالم بشكل عام، والتي يقول عنها الأخ نبيل الفقيه، وكيل وزارة الثقافة والسياحة لقطاع السياحة، إنها إجراءات أمنية استثنائية شجعت المستثمر والسائح العربي على أن تكون اليمن أحد مقاصدهم الرئيسية، خاصة وأن أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها جعلت رأس المال العربي بالذات يتخوف من الاستثمار في الخارج ويبحث عن أماكن أخرى، من ضمنها البلدان العربية، ومنها اليمن.

وأضاف الفقيه قائلاً : «لا شك في أن رجال الأعمال العرب يجسون النبض بين وقت وآخر في السوق اليمنية، وبدأت تباشير واضحة بأن رأس المال العربي بدأ يفكر جدياً في الاستثمار في اليمن، لذا سارعت بلادنا إلى اتخاذ الإجراءات الأمنية القوية لحماية السياح والمستثمرين وخلق الأمان الشامل حتى لا تتكرر أحداث أبين وما تلاها من اختطافات أثرت على السياحة بشدة، فحالياً الأمن مستتب، خاصة بعد وضع الانتشار الأمني الأخير وما قدمه من بنى أمنية ملائمة للسائح العربي والأجنبي، مما شجعهم على التوجه إلى اليمن، والدليل على ذلك أن المجموعة الأوروبية وبعض الدول الأوروبية ألغت الحضر الذي كان قائماً على قدوم السياح إلى اليمن، وهذا يؤكد أن اليمن بلد آمن وما زالت وستستمر».

هل نمتلك الجاهزية؟

□ ونظراً لكون توجهات المستثمرين السياحيين العرب تركزت على اليمن، لما تتمتع به من مقومات وإمكانيات سياحية، ما زالت بكراً، خاصة بعد أن تشبعت دول الخليج بالمشاريع الاستثمارية، وبعد أن أصبح التركيز منصباً على تنمية السياحة العربية البينية، فإن الحاجة الملحة تدعو إلى تلبية متطلبات السياحة العربية، بما فيها المستثمرون، فهل تمتلك بلادنا الجاهزية لاستقبال هذه السياحة وتنمية اقتصادها؟ ما هي التسهيلات التي قدمتها وزارة الثقافة والسياحة والهيئات التابعة لها للترويج للمنتج السياحي وجذب السائح والمستثمر العربي؟

الإجابة على هذه التساؤلات حملها لسان الأخ مطهر تقي، رئيس الهيئة العامة للتنمية السياحية، بقوله : «المستثمرون يبحثون عن شروط عدة حتى يضعوا أموالهم في مشروع ما، ومن ضمن ذلك المناخ الاستثماري العام، والأمن العام في البلد، والتسهيلات، وهذه الشروط متوافرة في بلادنا، فقانون الاستثمار أكثر جرأة وأكثر مرونة من أي قوانين أخرى، إذ أنه يعطي فرصة لمن ينفذ مشروعاً قيمته (١٠) ملايين دولار وما فوق أن يأخذ الأرض مجاناً، ومن ضمن الامتيازات - أيضاً - الإعفاءات الجمركية على المواد أو ما يخص الضرائب وما إلى ذلك لسنوات طويلة، ويحق لصاحب رأس المال أن يتملك هو، سواء أكان عربياً أو أجنبياً، فنحن نقدم كافة التسهيلات والضمانات، والمستثمر يتوجه إلى المنطقة التي يتدفق إليها السواح، والسواح يتضايقون من الإجراءات المعقدة لمنح التأشيرة، لذلك صدرت قرارات رسمية يمنية بمنح تأشيرة الدخول للسائح العربي والأجنبي مباشرة من المنافذ والمداخل الرئيسية، البرية والبحرية والجوية».

وأردف تقي قائلاً : «أكثر ما يجعل المستثمرين يعيدون النظر في الرغبة في الاستثمار داخل اليمن أنهم يواجهون مشاكل عدة في بداية استثماراتهم، سواء في الأرض أو في التراخيص، ومهمتنا في الدولة أن نتجاوز هذه النقطة ونقدم التسهيلات التي نص عليها القانون حتى لا نكون نحن والزمن على المستثمر وإنما معه».

مشاريع استثمارية

□ ومن البرامج التي نفذتها الهيئة العامة للتنمية السياحية للترويج للسياحة اليمنية واستقطاب رؤوس الأموال العربية - كما ذكرها لنا رئيس الهيئة - هي الندوة التي أقامتها الهيئة مؤخراً في جدة بحضور قرابة (٢٠٠) رجل أعمال، منهم سعوديون من أصول يمنية، وحققت الندوة نتائج طيبة، إذ بدأت رؤوس أموال يمنية مهاجرة تعد لإقامة مشاريع سياحية في اليمن، كما أن «مجموعة بن لادن» بدأت بتنفيذ مشروع سياحي كبير في إب (مدينة سكنية ومنتجعات سياحية)، وخلال الأسبوع الماضي وافقت الهيئة على ستة مشاريع سياحية لمستثمرين عرب ويمنيين.

وأضاف تقي قائلاً : «نعول على أن يكون جهدنا المستقبلي مركزاً على السياحة البحرية، فلدينا شواطئ جميلة تمتد إلى حوالي (٢٠٠٠) كيلو متر، وضعنا لها مخططات، وفي الأسبوع القادم سنوقع اتفاقيتين مع شركتين أردنية ومصرية لوضع مخططات لهذه الشواطئ كي تقوم بتوزيع المستثمرين».

ويذكر أن عدد المشاريع الاستثمارية السياحية التي تم منح التراخيص لها خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٣م)، بلغ حوالي (١٥٢) مشروعاً استثمارياً سياحياً بتكلفة إجمالية بلغت (٢٩١) مليار ريال، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء شركة يمنية - سعودية للاستثمارات السياحية المشتركة برأس مال بلغ (١٠٠) مليون دولار، وهي الآن في طور إعداد الدراسات ووضع تصورات للمشاريع التي يمكن أن تنطلق بها هذه الشركة، وخلال الأيام القادمة - بعد الانتهاء من دراسة المشاريع - سيتم طرح الاكتتاب العام، أما الاكتتاب الخاص بين الجانبين اليمني والسعودي فقد تم.

أنماط جديدة

□ ولتنشيط السياحة الخارجية والسياحة الداخلية اليمنية، التي تشكل عامل جذب قوي لرؤوس الأموال الاستثمارية، فإن لدى وزارة الثقافة والسياحة والهيئات التابعة لها توجهات واسعة وبرامج ضخمة لتطوير وتنمية السياحة، والتي حدثنا عنها الأخ نبيل الفقيه، وكيل وزارة الثقافة والسياحة لقطاع السياحة، مشيراً إلى أن طموح الخطة الخمسية للحكومة يشير إلى زيادة معدل نمو القطاع السياحي بنسبة (١١٪) في السنة، ويهدف التطلع الاستراتيجي لزيادة عدد السياح في اليمن إلى زيادة إيرادات السياحة الوافدة إلى اليمن بنسبة تتراوح بين مليارين وثلاثة مليارات دولار، علماً أن إجمالي العائدات السياحية لعام ٢٠٠٣م بلغ (١٣٩) مليون دولار، بزيادة قدرها (٨٣٪) عن عام ٢٠٠٠م.

وأردف الفقيه قائلاً : «يتم حالياً إعداد الخطط والبرامج لتنمية المناطق السياحية وتحديد المتطلبات من البنى التحتية الأساسية اللازمة للنهوض بالمناطق السياحية، وتخصيص المواقع والأراضي للاستثمار السياحي، وتنمية أنماط سياحية جديدة لم تبلغها استثمارات القطاع الخاص المحلي والعربي حتى الآن، ولكنها توجهنا المستقبلي، مثل سياحة المنتجعات البحرية والرياضية المائية (ركوب الأمواج) والغوص وتسلق الجبال والمحميات الطبيعية والاستشفاء والعلاج الطبيعي، بالإضافة إلى برامج أخرى تهدف إلى تنمية الوعي والثقافة السياحية بين أفراد المجتمع، لخلق بيئة خادمة للنشاط السياحي، وإبراز أهمية السياحة لتنمية وتطوير المنتج السياحي وحسن استغلاله، وتشجيع قيام الصناعات الحرفية والمشغولات التقليدية، والقيام بتنفيذ برنامج واسع لتشجيع السياحة الداخلية.

وفي مجال الاستثمار والترويج السياحي أكد الفقيه أنه يجري حالياً إعداد الدراسات والجدوى الاقتصادية والفنية والبيئية للمشاريع السياحية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة مثل وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة لتنمية الجزر والهيئة العامة للآثار وغيرها، وإعداد مخططات عامة لمناطق التنمية السياحية، وإشراك القطاعات الرئيسية في وضع البنى التحتية مثل وزارة الأشغال العامة والطرق ووزارة الكهرباء ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ووزارة المياه والبيئة ووزارة الإدارة المحلية، وإعداد وسائل الترويج اللازمة لتشجيع السياحة بشكل عام، وإعادة ترويج اسم اليمن خارجياً، وهذا ما يمكن أن يلعب مجلس الترويج السياحي الدور الأساسي فيه، بالإضافة إلى التواجد المستمر في المعارض الدولية والمؤتمرات المحلية والإقليمية بهدف الترويج للسياحة اليمنية، وعرض الفرص الاستثمارية السياحية على رؤوس الأموال العربية لجذبها والدخول في شراكة معها للوصول إلى تنمية اقتصادية وسياحية يمنية كبيرة، وتوسيع نطاق السياحة العربية البينية.

الاستثمارات العربية ترحل إلى أوروبا لغياب التسهيلات في الدول العربية

مستثمرون عرب : سندخل في شراكة استثمارية يمنية .. ونأمل إعادة النظر في النظام القضائي والإداري